المواطنة ودورها في تحقيق السلم الاجتماعي
"ليبيا أنموذجا"

د. محمد مصباح الجندي[1]
أ. أحمد عمر مهلهـــــل[2]

مقدمة:

المواطنة انتساب وانتماء لوطن، وعقد وشراكة ومفاعلة بين المواطنين لإشباع حاجياتهم المادية والروحية والفكرية والأمنية، وقد تنتقص المواطنة عندما تحتكر فئة قليلة السلطة والثروة وتحرم البقية، عندها تفقد قيمتها ومخرجاتها الإيجابية، بالمقابل عندما تتجسد مفاهيم المواطنة في واقع الشعوب يتحرروا من قيود العصبيات الجاهلية ليلتحموا في فضاء أوسع وأرحب (فضاء المواطنة) يلبي حاجياتهم المادية والمعنوية، أي بمعنى الشراكة والمساواة في الحقوق والواجبات، شراكة في السلطة وفي برامج التنمية المختلفة، ومساواة في القيم الإنسانية المنبثقة من وحدة أصل التكوين للإنسان بغض النظر عن العرق أو الدين أو أي توجهات أخرى، وكذلك في القيم المتمثلة بحق الحياة والكرامة والحرية والاعتقاد، ولا يشترط لمنحها تجانس في العرق والدين والثقافة بين البشر،فقد نص الإعلان العالمي لحقوق الانسان منذ 1948 على المساوة بين جميع البشر، وبذلك فقد حققت بعض الأنظمة (كالولايات المتحدة الأمريكية وبلدان اوروبا وبلدان آسيا..على سبيل المثال) في مجتمعاتها المواطنة الفاعلة واستطاعت استيعاب وإدارة اختلافها وتنوعها دون إقصاء أو تهميش، الأمر الذي حقق تفاعلا ايجابيا أثمر مع الوقت شراكة حقيقية وثقافة وطنية كانتا سببا في

*– محاضر بقسم العلوم السياسية – كلية الإقتصاد والتجارة – جامعة المرقب.
*– محاضر بقسم العلوم السياسية – كلية الإقتصاد والتجارة – جامعة المرقب.

الاستقرار والسلم الاجتماعي، لعل ما تحقق للأنظمة الديمقراطية في هذا الجانب كان وراء استقرارها ونهضتها وسلمها الاجتماعي، أما الأنظمة الدكتاتورية فقد فشلت في استيعاب وإدارة تنوعها واختلافها، بل جعلت من التنوع والاختلاف منطلقا للاستبداد والظلم بعدما حرمت شعوبها من المواطنة العادلة، ما كان سببا في حرمان شعوبها من نعمة الاستقرار والسلم الاجتماعي والتطور في ميادين التنمية المختلفة، لان التربية على المواطنة تتوخى تنمية الوعي بالحقوق والمسؤوليات الفردية والجماعية، والتدرب على ممارستها، وتستمد وظيفتها المجتمعية من مساهمتها في تكوين الإنسان/ المواطن القادر على السير بالمجهود التحديثي والتنموي لبلاده الى الامام، في الوقت تزايدت فيه انتظارات المواطنين، ومستلزمات العالم الذي نعيش فيه.

إشكالية البحث:

تتمحور دراسة موضوع المواطنة ودورها في تحقيق السلم الاجتماعي في التساؤل التالي:

– هل للمواطنة دور في تحقيق السلم الاجتماعي والاستقرار الأمني في ليبيا؟

فرضية البحث:

يستند البحث على فرضية رئيسية وهي: أن للتنشئة بمختلف أنواعها والخاضعة بشكل مباشر للنظام السياسي دور رئيسي في تعزيز قيم المواطنة وتحقيق السلم الاجتماعي بما ينعكس إيجابا على التنمية الشاملة.

أهمية البحث:

تأتي أهمية دراسة موضوع المواطنة ودورها في السلم الاجتماعي (النموذج الليبي) نظرا لأهمية المواطنة داخل المجتمعات بشكل عام ومدى ما تساهم به من استقرار اجتماعي وسياسي وأمني، الأمر الذي ينعكس ايجابا على التنمية الشاملة للمجتمع، فحالة الدولة الليبية ومند إعلان التحرير من قِبل المجلس الوطني الانتقالي

تعاني من حالة تدهور أمني وحالة من عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وهذا ناتج عن عدم الوعي بسمو مكانة الدولة واستقرارها، وبالتالي فهذا البحث يعتبر مساهمة علمية لترسيخ قيم المواطنة في فكر المواطن الليبي وبالشكل الذي يساهم في عملية تحقيق السلم الاجتماعي الأمر الذي ينعكس ايجابا على البناء المؤسسي للدولة الليبية.

أهداف البحث:

يهدف البحث الى إيضاح مفهوم المواطنة ودورها في الاستقرار الاجتماعي وفي تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع ككل، بالإضافة إلى محاولة المشاركة في دعم القنوات المؤهلة في تلقين المواطنة للتركيز عليها لما لها من دور إيجابي في الاستقرار داخل المجتمع وعلى كافة المستويات.

محاور البحث:

ينقسم هذا البحث إلى ثلاثة محاور رئيسية هي:

- المحور الأول: إطار مفاهيمي.
- المحور الثاني: مفهوم السلم الاجتماعي وعلاقته بالمواطنة.
- المحور الثالث: دراسة حالة (النموذج الليبي).

المحور الأول: الإطار المفاهيمى:

يتناول هذا المحور مدخلا مفاهيميا للمواطنة، من خلال التأصيل اللغوي والاصطلاحي لها، فبعد التعريج على المعنى اللغوي للمواطنة، يتناول المفاهيم ذات الصلة كالهوية، بالإضافة الي التطرق الى مقوماتها.

أولاً: مفهوم المواطنة:

تعريف المواطنة لغةً: جاء في قاموس لسان العرب لابن منظور على أن المواطنة هي موطن الإنسان ومحله أي المكان المولود فيه والذي يتلقى ضمنه تربيته

النفسية والعاطفية والفكرية والاجتماعية، فهو الحيز الجغرافي الذي يتخذه لنفسه مسكنا (بدوي، 1982، ص32)

أما في الاصطلاح: فتعني صفة المواطن و التي تحدد حقوقه وواجباته الوطنية، فهي التزامات متبادلة بين الأشخاص والدولة، فالشخص يحصل على حقوقه المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية نتيجة انتمائه لمجتمع معين، وعليه في الوقت ذاته واجبات يتحتم عليه أداؤها (مان، 1984، ص110)، فالفرد يعرف حقوقه ويؤدي واجباته عن طريق التربية الوطنية، وتتميز المواطنة بنوع خاص من ولاء المواطن لوطنه وخدمته في أوقات السلم والحرب والتعاون مع المواطنين الآخرين عن طريق العمل المؤسساتي والفردي الرسمي والتطوعي في تحقيق الأهداف التي يصبوا لها الجميع وتوحد من أجلها الجهود وترسم الخطط وتوضع الموازنات، ومن جانب آخر فقد تعبرالمواطنة عن وضع قانوني معبر عن الحقوق المتعادلة المدنية، السياسية، الاجتماعية و الاقتصادية، كما تعبر عن الواجبات العادلة للجميع في إطار جماعة سياسية مع المشاركة في السلطة في الرقابة وفي اتخاذ القرارات"، هذا انطلاقا من كون المواطنة واجبات عادلة للجميع وتمنح حيزا أكبر للفرد للمشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية. (عريف، 2017) (عبدالباقي، صابر أحمد، 2010).

وإذا تم النظر إلى المواطنة باعتبارها علاقة تبادلية بين الفرد والمجتمع بما يضمن المنفعة العامة، بأنها العلاقة بين الفرد والمجتمع والتي تحددها القواعد المثلى لخدمة الفرد لمجتمعه عبر الوسائل المتاحة، سواء ما كان ضمن إطار الأعراف والتقاليد المعمول بها والتي لا تخالف القانون المطبق في البلاد فهي بذلك ومن حيث مفهومها السياسي صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه انتماؤه إلى الوطن (عبدالباقي، 2010)، كما تعني– كما تقول دائرة المعارف

البريطانية(*) عن المواطنة بأنها علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة (عبدالحفيظ، 2007، ص10)، أي بما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق –متبادلة– في تلك الدولة، متضمنة هذه المواطنة مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات، و يرى العديد من الباحثين أن المواطنة ترتبط وتتمثل في علاقة الحاكم بالسكان من حيث تبادل الحقوق والواجبات بناء على الرابطة الوطنية (الحقوق والواجبات) (عبدالله، ص9)، وعليه فإن المواطنة تعني الانتماء والولاء للوطن في ضوء الحقوق و الواجبات التي تكفل قيام علاقة تبادلية بين الفرد والدولة في جو من العدالة و المساواة و الحرية ودون أي تفرقة بسبب العرق أو الدين.

ومن هنا يمكن القول بأن الدول ولكي تستطيع ترسيخ قيم المواطنة لابد وأن يتوافر فيها ضابطين أساسيين– الأول هو ضابط الانضباط القادر على استيعاب حياة الفرد والجماعة لكي يضمن لكل واحد وجوده وفعله ومسؤوليته، ويكسبه الاستقرار والطمأنينة والحياة، والثاني هو ضابط المقاومة الذى يعنى حماية وصيانة الحرية في المجتمع ضمن هياكل الدولة التي توجه الفعل العام إلى المسؤولية والأمانة (الوراق، ص101).

فالمواطنة أن تكون عضوا في مجتمع سياسي معين أو دولة بعينها، فالقانون يؤسس الدولة، ويخلق المساواة بين مواطنيها، ويرسي نظاما عاما من حقوق وواجبات تسري على الجميع دون تفرقة. (فوزي، 2007، ص9).

ونستنتج من ذلك أن المواطنة هي تمتع الشخص بحقوق من خلال انتمائه لمجتمع معين وعليه واجبات تجاه ذلك المجتمع والمتمثل في الدولة التي تستند إلى حكم القانون، فجميعهم متساوون في تلك الحقوق والواجبات دون أي تمييز ولأي سبب

*– هي موسوعة عامة باللغة الانجليزية تصدرها شركة الموسوعة البريطانية المحدودة تستهدف القراء المتعلمين والمثقفين، صدرت لاول مرة بين عامي 1768–1771 في مدينة ادنبره الاستكلندية.

سواء عرقي أو ديني أو حسب الموقع الاجتماعي، فالقانون يكفل للجميع تلك الحقوق كما يلزم الجميع للقيام بالواجبات، وبصورة أخرى فهي المشاركة النشطة داخل المجتمع، وبذلك تتضمن الإحساس بالارتباط والولاء لمفهوم الدولة القائمة على المؤسسات أو النظام المدني وليس الولاء للملك أو رئيس الدولة، وتقوم على فكرة الانتماء والأشياء المشتركة، وهوما يعني أن المواطنة هي عضوية نشطة في مجتمع سياسي في إطار من الحقوق والمسؤوليات التي يحددها الدستور.

ثانياً: المواطنة وبعض المفاهيم المشابهة:

1- الهوية:

تعرّف الهوية بأنها تلك القواسم المشتركة التي توحّد مجموعة من الناس وتميزهم عن غيرهم، وتتجلى الهوية في عدد من العناصر مثل اللغة والدين، التاريخ،الجغرافيا، التكوين الثقافي، النفسي، الاقتصادي، والإدارة والدولة (رضوان، 2012، ص85)، وبذلك فالهوية تعني تلك القواسم المشتركة للجماعة المكونة للأمة والتي تولد الاحساس الطبيعي للفرد بوجود شخصيته داخل تلك الجماعة وأنه جزء منها، وبمعنى آخر تعتبر الهوية انتساب ثقافي إلى معتقدات وقيم ومعايير معينة لجماعة تشترك في تلك الثقافة.

2- الانتماء:

الانتماء بأنه العلاقة الايجابية والحياتية التي تؤدي إلى التحقق المتبادل تنتفى منها المنفعة بمفهوم الربح والخسارة، وترتقي إلى العطاء بلا حدود الذى يصل الى حد التضحية، ويتجلى الانتماء بصورة عالية عندما يتعرض الوطن لأي اعتداء خارجي، والانتماء قد يكون طبيعي فطري خاصة عند الإنسان العادي بفعل الوجود الانسانى واستمرار البقاء فى ظل الوطن وضمن النظام الاجتماعي، وقد يكون انتماء عاطفيا تجاه موقف أو ظروف طارئة، ولكن أرقى انتماء هو الانتماء المنطقي الناتج

عن المعرفة وإعمال العقل، ونسبة المنتمون منطقيا قليلة ولكنها دائما فاعلة ومؤثرة في حركة المجتمعات (فرج، 2006)، وبهذا يعتبر الانتماء انتساب الفرد لوطن معين، وهذا ما يعبر عنه بالجنسية؛ القائمة على أساس فكرة التبادل بين الفرد والدولة في الحقوق والواجبات، وبذلك يتولد الإحساس الروحي لدى الفرد برغبته في الانتماء إلى هذه الدولة.

3- الجنسية:

تعرف الجنسية بأنها "الرابطة القانونية التي تجمع الفرد -المواطن- برقعة جغرافية معينة ومحددة، ويتمتع بها هذا الأخير أصلا بالولادة أو يكتسبها بعد ولادته بمقتضى التشريعات والقوانين ذات الصلة، لذلك تمنح الجنسية لحاملها "مركزا قانونيا" يخوله مجموعة من الحقوق ويلزمه بمجموعة من الواجبات التي يحددها دستور كل دولة (عامر)، وبذلك فالفرد لا يستطيع حماية حقوقه دوليا أو الدفاع عنها إلا من خلال الدولة التي ينتمي اليها.

ثالثاً: مقومات المواطنة:

المواطنة هي سلوك يكتسب عندما تتهيأ له الظروف وتنغرس في تنشئة المواطن، وهي ممارسة في ظل مجموعة من المبادئ والقواعد وفي اطار مؤسسات وآليات تضمن ترجمة مفهوم المواطنة على أرض الواقع من خلال الحصول على الحقوق والالتزام بالواجبات التي يحددها القانون، وهناك مجموعة من المقومات الأساسية التي يتجلى من خلالها مفهوم المواطنة في الحياة اليومية من أهمها:

1- المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات وتتاح أمام الجميع نفس الفرص، وبالتالي فإن مبدأ المساواة أمام القانون هو المرجع الوحيد في تحديد تلك الحقوق والواجبات، وبذلك يعتبر مبدأ المساواة ضروري للاستقرار داخل المجتمع والحفاظ على تلك القيم (غليون، 2006، ص14)، وتزداد

أهمية ذلك في المجتمعات الذي تتعدد فيه الأصول العرقية المكونة للسكان، وعقائدهم الدينية، وانتماءاتهم الثقافية والسياسية، حيث لا يمكن ضمان وحدة واستقرار تلك المجتمعات إلاّ على أساس مبدأ المواطنة الذي يرتكز على منظومة قانونية وسياسية واجتماعية واخلاقية متكاملة كفيلة بالحفاظ على ذلك المكون، والمساواة كمقوم رئيسي للمواطنة، وهذا يعني أنه لامجال للتمييز بين المواطنين على الأسس الدينية أو الثقافية أو الاجتماعية (جنكو، ص36).

2- المشاركة في الحياة العامة والمتمثلة في المشاركة الفعلية للمواطنين في الحياة العامة يعتبر من المقومات الرئيسية للمواطنة، وهذا يتطلب توافر استعداد فعلي لدى كل المشتركين في الانتماء للوطن، ولكي يتحقق ذلك يستوجب توافر مناخ ديمقراطي يضمن حرية الفكر والتعبير وحرية الانتماء والنشاط الحزبي والنقابي أي أن حرية الانخراط في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية تكون مفتوحة أمام الجميع ودون تمييز (كيسلاسي، 2006، ص38)، وينعكس هذا ايجابا على عملية تحقيق التنمية الشاملة بما يعود على الوطن بالصالح العام، حيث أن تساوي الفرص للدخول الى المجالات المختلفة يكون مفتوح أمام الجميع وبعيدا عن الاعتبارات السياسية والاجتماعية أو غيرها.

3- الولاء للوطن: إنّ الرابطة التي تجمع المواطن بوطنه تسمو عن العلاقات القبلية والعشائرية والحزبية، ولا خضوع فيها إلا لسيادة القانون، وأن هذه الرابطة لا تنحصر في مجرد الشعور بالانتماء وما يطبع ذلك من عواطف، وإنما تتجلى إلى جانب الارتباط الوجداني، في إدراك واعتقاد المواطن بأن هناك التزامات وواجبات نحو الوطن لا تتحقق المواطنة دون التقيد الطوعي بها، وفي هذا السياق يتعين وجود سلطة قضائية مستقلة، قادرة على حماية حقوق الأفراد من أي انتهاك سواء من أجهزة الدولة أو الأفراد أنفسهم في علاقاتهم مع بعضهم البعض (فوزي، 2007، ص11).

ولا تتبلور في الواقع صفة المواطن كفرد له حقوق وعليه واجبات، بمجرد توفر ترسانة من القوانين والمؤسسات، التي تتيح للمواطن التمتع بحقوقه والدفاع عنها في مواجهة أي انتهاك، واستردادها إذا سلبت منه، وإنما كذلك بتشبع هذا المواطن بقيم المواطنة وثقافة القانون، التي تعني أن الاحتكام إلى مقتضياته هو الوسيلة الوحيدة للتمتع بالحقوق وحمايتها من الخرق، وبالتالي لا مجال لاستعمال العلاقات الخاصة مع ذوي النفوذ، أو الاحتماء بمركز الفرد في القبيلة أو العشيرة، وهي ظواهر ما زالت حاضرة في الكثير من العقليات والسلوكيات داخل مجتمعنا المغربي والمجتمعات المتخلفة عموماً.

كما يعني الولاء للوطن شعور كل مواطن بأنه معني بخدمة الوطن، والعمل على تنميته والرفع من شأنه، وحماية مقوماته الدينية واللغوية والثقافية والحضارية، والشعور بالمسؤولية عن المشاركة في تحقيق النفع العام، واعتبار المصالح العليا للوطن فوق كل اعتبار وأسمى من كل المصالح الذاتية الخاصة والأغراض الفئوية الضيقة (الموسوي، 2012)، أي بمعنى الالتزام باحترام حقوق وحريات الآخرين، واحترام القوانين التي تنظم علاقات المواطنين فيما بينهم، وعلاقاتهم بمؤسسات الدولة والمجتمع بعيدا عن القبلية أو الجهوية وعلى قدم المساواة.

وبهذا نجد ان مفهوم المواطنة مرتبط بهذه الابعاد التي تم ذكرها سابقا والتي لابد من ذكره في دستور الدولة.

المبحث الثاني: مفهوم السلم الاجتماعي وعلاقته بالمواطنة:

إن غياب ثقافة المواطنة تؤدي الى عدم احترام الحقوق والحريات والتنكيل بالإنسان كما يؤدي الى الظلم والتمييز داخل المجتمع، وفي ظل ذلك فإن الانتماء للدولة يستبدل بانتماءات فرعية يلجأ اليها المواطن للحفاظ على نفسه، وبالتالي فإن

خلل سيحدث للسلم الاجتماعي داخل المجتمع، ولدراسة العلاقة بين هذا السلم والمواطنة يستوجب تحديد مفهومه.

أولاً: مفهوم السلم الاجتماعي:

السِّلم الاجتماعي في أبسط معانيه هو توافر الاستقرار والأمن والعدل، الكافل لحقوق الأفراد في مجتمع معين، أو على نطاق أوسع فيما بين مجتمعات أو دول مختلفة (البديوي، 2011، ص12).

ومن هذا المفهوم فإن السّلم الاجتماعي لا يتحقق ما لم توجد السلطة والنظام، ثم تحقيق العدل والمساواة، وضمان الحقوق والمصالح المشروعة لفئات المجتمع، وكل المجتمعات البشرية التي لا يمكن أن تتعايش بدون سلطة عليا تتولى ادارة شؤون الأفراد لتضمن تعايش جميع القوى المختلفة داخل المجتمع، والا لن تتحقق قيم العدل والمساواة.

إن السلم كلمة واضحة المعنى، تعبر عن ميل فطري في أعماق كل إنسان، وتحكي رغبة جامحة في أوساط كل مجتمع سوِي، وتشكل غاية وهدفاً نبيلاً لجميع الأمم والشعوب، والسلم من السلام وأصله السلامة أي البراءة والعافية والنجاة من العيوب والآفات والأخطار، والسلم على مستوى الوضع الداخلي للمجتمع والعلاقات القائمة بين أجزائه وفئاته، فقد يكون هناك مجتمع يعيش حالة احتدام وصراع داخلي، ومجتمع تسوده أجواء الوئام والانسجام والوفاق (الصفار،2001).

كما يقصد بالسلم الاجتماعي بأنه حالة السلم والوئام داخل المجتمع نفسه وفي العلاقة بين شرائحه وقواه المختلفة، فمن أهم المقاييس الأساسية لتقويم أي مجتمع، هو تشخيص حالة العلاقات الداخلية فيه، فسلامتها علامة على صحة المجتمع وامكانية نهوضه، بينما اهتراؤها دلالة سوئها وتخلفها (الصفار، 2001)، ويقول الله تعالى: (واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء فألف

بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته اخوانا) (سورة آل عمران، الآية 103)' وفي أية أخري كإشارة لما يسببه النزاع الداخلي في حالة عدم الاستقرار الاجتماعي يقول الله تعالى: (ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم واصبروا ان الله مع الصابرين) (سورة الأنفال، الآية 46)، وفي السنة النبوية الشريفة قال رسول الله صلي الله عليه وسلم (المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه، ومن كان في حاجة أخيه، كان الله في حاجته، ومن فرّج عن مسلم كربة من كرب الدنيا، فرّج الله عنه كربة من كرب يوم القيامة ومن ستر مسلما ستره الله يوم القيامة) (صحيح البخاري، الترمدي، مسلم)، (أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم) (صحيح البخاري)' فالمبادرة الى الاصلاح هو دليل على طهارة القلب وسمو النفس، وفي ذلك توجيه واضح لضرورة التعاون والتراحم وبتأدية الحقوق وتحمل الواجبات.

والجدير بالذكر فإن قضية السِّلم الاجتماعي ليست قضية ترف اجتماعي، بل هي مسالة ترتبط أساسا بالضرورات الخمس التي جاءت الشريعة الإسلامية وجميع الشرائع لتحقيقها، وفي ذلك قال الإمام الشاطبي رحمه الله: (ومجموع الضروريات خمس وهي: حفظ الدين، والنفس، والنسل، والمال، والعقل، وقد قالوا: إنها مراعاة في ملة) (البديوي، ص15).

ومن هنا يرى الباحث ضرورة الحديث على المرتكزات الأساسية للمواطنة والتي تشكل النواة الأساسية للسلم الاجتماعي، ذلك أن المواطنة العادلة تحافظ على خصائص مكونات المجتمع، وتبني مجتمعا موحدا متماسكا وتربط بين أفراده روابط وجسور من الثقة والإخاء والتكافل والتعاون والتكامل والتعاضد والتقارب والتصاهر، فهي تبني مجتمعا متجانساً يحمل خصائص مكوناته دون إسقاط أو إقصاء.

1- مكونات المواطنة:

للمواطنة عناصر ومكونات أساسية ينبغي إن تكتمل حتى تتحقق قيم المواطنة وهذه المكونات هي:

أ- الانتماء: حيث يُعرف الانتماء بأنه النزعة التي تدفع الفرد للدخول في إطار اجتماعي فكري معين بما يقتضيه هذا من التزام بمعايير وقواعد هذا الإطار وبنصرته والدفاع عنه في مقابل الأطر الاجتماعية والفكرية الأخرى (راتب، 1999، ص57)، وعلى الرغم من إن مفهوم الانتماء الاجتماعي يعاني من التعقيد والغموض، فانه يُعد من أكثر المفاهيم تداولاً حيث يميل الباحثون في علم الاجتماع إلى تحديد الانتماء الاجتماعي للفرد وفقاً لمعيارين أساسيين متكاملين هما: العامل الثقافي الذاتي الذي يأخذ صورة الولاء لجماعة معينة أو عقيدة محددة، ثم العامل الموضوعي الذي يتمثل في معطيات الواقع الاجتماعي الذي يحيط بالفرد أي الانتماء الفعلي للفرد أو الجماعة، فالولاء هو الجانب الذاتي في مسألة الانتماء يعبر عن أقصى حدود المشاركة الوجدانية والشعورية بين الفرد وجماعة الانتماء (وطفة، 2003، ص133).

ب- الحقوق: الحق صفة لصيقة بالشخص، تجعله قادرا علي القيام بأعمال معينة، وتحقق له المصلحة التي يريدها (الرشيدي، 2005، ص14)، ومفهوم المواطنة يتضمن حقوقاً يتمتع بها جميع المواطنين وهي في نفس الوقت واجبات على الدولة والمجتمع، وبالتالي فان معظم الدساتير المعاصرة قد حرصت علي ضمان الحق في المساواة أمام القانون لجميع المواطنين، سواء بطريقة مباشرة من خلال النص علي هذا الحق في صلب هذه الدساتير، أو بطريقة غير مباشرة من خلال المبادئ التي تقررها هذه الدساتير، والتي يتحرك في إطارها المشرع بما يكفل عدم صدور تشريعات تحد أو تقيد من حق جميع المخاطبين بالقانون في المساواة أمامه. فالمساواة، بالإضافة إلي كونها تمثل أحد الحقوق الهامة للإنسان، فهي أيضا ركيزة أساسية

لضمان ممارسة باقي الحقوق دون تمييز، وهي كذلك مبدأ من مبادئ القانون التي تحرص جميع النظم علي الالتزام بها وعدم الخروج عليها (صالح، 2009)، فحقوق المواطن ترجع في تحديدها إلى مواثيق حقوق الإنسان وأهمها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948 والتفصيل الوارد في العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادرين عن هيئة الأمم المتحدة عام 1966 نذكر منها – توفير التعليم، وتوفير الخدمات الأساسية وتشمل (السكن النظيف، الخدمات الصحية، التأمين والضمان الصحي والأمن الاجتماعي والبيئة النظيفة.... الخ) وتوفير الحياة الكريمة وتوفير وضمان العدل والمساواة، والحرية الشخصية وتشمل (حرية التملك، وحرية العمل، وحرية الاعتقاد، وحرية التعبير عن الرأي، حق الاجتماع والتظاهر السلمي) وحق الحصول على الجنسية وحق التقاضي وحق أو حرية التنقل والسفر وحرية الإنسان وكرامته وحق المشاركة في اتخاذ القرارات المصيرية.

ج- الواجبات: في البداية لا تعتبر الدولة بقوانينها ومؤسساتها هي الوسيلة الوحيدة لامتصاص العنف من المجتمع وتقنينه، إذ تشكل الاخلاق احدى أهم الوسائل الموجهة للسلوك الانساني وذلك من خلال حث الانسان على فعل الخير وتجنب الشر والأذى، فسلوكيات الانسان انما تخضع في معظمها لوعي عملي اخلاقي باعتباره قواعد سلوك تهدف الى تخليص الانسان من قبضة اهوائه والسمو به على باقي المخلوقات الموجودة (الحناوي، 2012)، كما أن الدول تختلف عن بعضها البعض في تحديد درجة ونوعية الواجبات المترتبة على مواطنيها باختلاف الفلسفة التي تقوم عليها الدولة.

2- التسامح:

إن قيمة التسامح تتعلق بمجموعة من الحقوق التي تميز أي نظام ديمقراطي مثل السماح بالتعبير عن الرأي والتنظيم ومساواة الجميع أمام القانون، والرفق بأسرى

الحرب، واحترام أو قبول رأي الاقلية، قال الله تعالى (خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ) (سورة الأعراف، الأية 199)، والتسامح ممارسة يمكن أن تكون على مستوى الأفراد والجماعات والدول، وهو مبدأ ينبثق عنه الاستعداد للسماح بالتعبير عن الأفكار والمصالح التي تتعارض مع أفكارنا ومصالحنا، وبذلك يمكن تعريفه بأنه "الاحترام و القبول والتقدير للتنوع الثقافي ولأشكال التعبير والصفات الإنسانية المختلفة"، وهذا التعريف للتسامح يعني قبل كل شيء اتخاذ موقف إيجابي فيه إقرار بحق الآخرين في التمتع بحقوقهم وحرياتهم الأساسية المعترف بها علمياً، وممارسته لا تتعارض مع احترام حقوق الإنسان ولا تعني قبول الظلم الاجتماعي أو تخلي المرء عن حقوقه ومعتقداته أو التهاون بشأنها (منتديات نجم الجزائر، 2013).

إن تربية وتعليم الفرد آداب الحوار مع الآخرين ليست استهلاكا سياسيا، بل هي مدخل ثقافي وأساس حضاري متكامل، وتبعد عنه ثقافة البغض والكراهية والشقاق، وهذا يحتاج إلى تأهيل الفرد لكي يصبح مواطن صالح، وعند الحديث إلى هذا نشير إلى قيام جميع فعالية المجتمع المدني بالدور المنوط بهم، ويمكن إحلال مواطنة صالحة للفرد من خلال:

- جعل الدستور كعقد اجتماعي يقوم عليه المجتمع المعاصر.
- احترام القوانين السائرة في الدولة وثوابها الوطنية.
- الاعتراف بالأخر واحترام التعددية والخصوصيات.
- احترام العمل و القيام به على الوجه الكامل.
- الحفاظ على الأمن والسلم الاجتماعي.
- احترام حقوق الإنسان و النظر إليه كأساس كائن بشري مفيد داخل المجتمع.

المبحث الثالث: المواطنة والسلم الاجتماعي في المجتمع الليبي:

منذ استقلال ليبيا عام 1951 فقد بدأ النظام الملكي في ترسيخ هذا المفهوم وتمثل ذلك في توحيد ولايات ليبيا الثلاثة وهي ولاية برقة في الشرق وولاية طرابلس الغرب وولاية فزان في الجنوب (حيث كانت هذه الولايات مقسمة بين انجلترا وفرنسا)، وأصبحت بذلك ليبيا دولة واحدة، وكان اتجاه النظام الملكي أنذاك بعد توحيد البلد هو الاتجاه نحو تحقيق التنمية الشاملة، وبالشكل الذي يعزز الانتماء للوطن، ولكن لم يدم ذلك طويلا وعلي إثر الانقلاب العسكري الذي حدث في ليبيا عام 1969، حيث تم تعطيل جميع مؤسسات الدولة والبدء في وضع إطار عام جديد لشكل النظام السياسي، الذي اكتملت ملامحه عام 1977، هذا الاعلان الذي حدد الشكل السياسي للدولة علي اساس أن السلطة للشعب، ورغم ما نادي به هذا النظام من شعارات ودور وأهمية المواطن في هذه المرحلة الا ان واقع الحال يخالف ذلك تماما، فقد اتسم وبالشكل الواقعي في حكم الفرد الذي يجمع بيده كافة السلطات(التشريعية والتنفيذية والقضائية) وصنف علي المستوي الدولي من أكثر الأنظمة دكتاتورية.

لقد أجريت دراسة اعتمدت في تحقيق أهدافها على بيانات عينة عشوائية جمعت خلال الشهر السادس من عام 2011 قوامها 622 من الليبيين الذين تزيد أعمارهم عن 17 عاما، ويتصفون بالنضج والمسؤولية الاجتماعية والقانونية، وهم من الحاصلين على مؤهلات جامعية أو عالية "ماجستير ــ دكتوراه" وأن نسبة بسيطة من المبحوثين هم ممن تقلدوا مناصب قيادية في عهد القذافي، وقد تبين من خلال الدراسة بأن من معوقات تفعيل ممارسة قيم المواطنة لدى الليبيين خلال حقبة حكم النظام السابق هي كالتالي: (قورينا الجديدة، 2011)

1- تدني مستوى العدالة الاجتماعية وعدم مكافحة ظاهرة الفساد بشتى صوره بحزم وشفافية.

2- انتشار البطالة بشكل كبير إلى جانب عدم اعتماد سلم رواتب مجزي يتناسب مع الظروف المعيشية.

3- انتشار الوساطة والعلاقات الشخصية للحصول على ميزة أو وظيفة.

4- عدم وجود دستور ينظم العمل السياسي في ليبيا.

5- انتشار الفوضى عند توزيع بعض الحقوق كالمساكن والقروض والأراضي.

6- ضعف المساءلة عند محاسبة المقصرين في أداء مصالح الوطن والمواطن نظرا لاعتبارات الوجاهة والولاء علي حساب النزاهة والشفافية.

7- السجن التعسفي والقسري وعدم تمكن الشخص من الدفاع عن نفسه وقدرة النظام على أن يبقيه في السجن دون محاكمة.

8- انتشار الوساطة والمحسوبية بين بعض أفراد الأجهزة الأمنية، وضعف تأمين سبل العيش الكريم للأسر الفقيرة وتوفير احتياجاتهم الأساسية، وتولي أشخاص غير مؤهلين علميا ودينيا المناصب السيادية، والاعتماد على القبلية في اختيار القيادات للمناصب على حساب الكفاءة والقدرة.

9- الصلاحية المفرطة لأفراد الأمن بانتهاك خصوصية أي مواطن في منطقته باعتقاله دون شرط، وكذلك قسوة رجال الأجهزة الأمنية في التعامل مع المواطن.

10- غياب حرية الصحافة الهادفة لتحقيق الصالح العام وكشف التجاوزات وتهميش مشاركة الشباب في إدارة الشؤون العامة للوطن.

هذه العوامل مجتمعة تولدت في نفسية معظم الليبيين جراء ما كان يمارسه النظام السابق، كما أن عوامل التنشئة التي تمارس من خلال القنوات المتعددة لم تولى اهتماما بتنشئة المواطنين بالولاء للوطن بشكل كبير، وكانت منصبة في كيفية الولاء للنظام السياسي فقط، وما يجرى في ليبيا الان هو خير دليل على ضعف روح

المواطنة حيث تحمل الصراعات ولاءات قبلية وجهوية بالدرجة الاولى بالإضافة الى الصراعات الحزبية وجاءت جميعها على حساب الوطن.

ان الولاءات للقبيلة قد ساهمت بشكل كبير في عرقلة مسيرة التنمية، ذلك لان الولاء للقبيلة بالدرجة الاولى وبالتالي فالنتيجة تراجع عامل التحديث السياسي والاجتماعي، فالوظيفة العامة يتم تقاسمها بين القبائل، كما ان المسؤولين يوظفون اقاربهم وفى أماكن لا تحتاج اليهم (التير، 2013، ص65)، وهذه سياسة ممنهجة من قِبل النظام السياسي سعى من خلالها لضمان ولاء القبائل له ومنع معرضيه من القيام بأعمال ضده، ويعد البعد القبلي في ليبيا، إحدى المعضلات الرئيسة التي تعيق إنجاز الفترة الانتقالية وتأسيس ديمقراطية حقيقية في البلاد التي عانت لأكثر من أربعة عقود من حكم نظام ديكتاتوري، الأمر الذي يخشى معه المراقبون من انضمام ليبيا إلى قائمة الدول الفاشلة، لاسيما مع انفلات الأوضاع الأمنية، وطول أمد الفترة الانتقالية بعد الإطاحة بالنظام السابق.

والجدير بالذكر أن القبيلة تعد مكوناً رئيسًا من مكونات ما يعرف (برأس المال الاجتماعي) في ليبيا، حيث تمتد تأثيراتها –كمتغير وسيط– على بنية العلاقة بين الدولة من جهة، والمواطنين من جهة أخرى، وبالتالي فهي تحدد مستوى مؤسسة الدولة وقدرتها على توجيه وصناعة القرار، ومدى إعمال سيادة القانون على كل أراضيها، فالنسيج الاجتماعي الليبي هو خليط من القبائل العربية وقبائل المرابطين التي تمتزج فيها العناصر العربية والبربرية، والقبائل غير العربية، وتتوزع هذه القبائل على امتداد رقعة الأراضي الليبية، ونظرًا لحالة التوظيف السياسي للقبائل الليبية، والذي استخدمه النظام السابق ببراعة، على مدى عقود لترسيخ أركان حكمه، في إطار استراتيجية "فرق تسد" الشهيرة، فقد شهد النسيج الاجتماعي الليبي حالة من الشقاق والتربص وعدم الثقة بين القبائل المختلفة، سواء العربية منها أو غير العربية،

وبذلك بدأت مرحلة التوظيف والاحتواء القبلي تأخذ بُعدًا مؤسسيًا في ليبيا بشكل كبير منذ عام (1994)، على إثر إنشاء لجان شعبية للقيادات الاجتماعية، قوامها الأساسي القيادات القَبَلية، حيث عمد في تعاطيه مع الملف القَبَلي إلى سياسة العصا والجزرة، فالقبائل الوفية له كانت تحصل على امتيازات مادية ومعنوية كبيرة، فيما كان الحرمان والعقاب من نصيب القبائل المعارضة، ومع اندلاع ثورة 17 فبراير 2011، ونظرًا لهشاشة البنية المؤسسية للدولة الليبية، فقد استند النظام السابق في مواجهته للثورة الشعبية ثم التمرد المسلح ضده، على تلغيم البنية القَبَلية وجعلها قابلة للتفتيت والانفجار الذاتي، حيث عمد إلى إذكاء النعرات القَبَلية والجهوية وتحريض وتأليب القبائل بعضها على بعض لضمان استمراره في السلطة لأطول فترة ممكنة.

إن ما حدث في ليبيا من أحداث وتفاعلات جزء كبير منه هي عبارة عن امتدادات مما كان يحدث في السابق خلال الأربعين سنة الماضية، وبسقوط النظام السياسي السابق في ليبيا تأججت الصراعات القبلية بحيث اتخذت تلك الصراعات طابعا جغرافيا من خلال الصراع على الأراضي بالإضافة الى الطابع السياسي في محاولة لاسترداد النفوذ السياسي الذى فقدته بعض القبائل في مرحلة ما بعد الثورة (بن علي، 2014، ص20)، فهذه المرحلة هي مرحلة انتقالية ما بين فترتين زمنيتين أي ما بين اندلاع ثورة 17فبراير وتأسيس دولة ليبيا الحديثة، فهناك أوضاعاً موروثة من النظام السياسي السابق وهي تتفاعل على الساحة السياسية الليبية في مرحلة ما بعد أحداث 2011 وتتمثل في النقاط التالية وهي (البعجة):

1- ليبيا بلد لم تعرف ما يمكن تسميته بالبنية الأساسية للديمقراطية، المسؤولة عن تغيرات سياسية كثيرة منها – أولاً البناء الدستوري القانوني وثانيا الممارسات السلطة السياسية، فليبيا لم يكن لديها دستور خلال 42 سنة الماضية ولا نظام قضائي مستقل ولم يكن لديها أحزاب سياسية منذ مطلع الخمسينيات ولا انتخابات بجميع أنواعها.

2- ضعف النخب السياسية الليبية التي وجه إليها القمع بشكل مباشر منذ مطلع عام (1969)، فبعض تلك العناصر استطاعت الفرار إلى الخارج، والبعض الآخر مكث في السجون الليبية وبعضهم قتل ونكل به، أما البعض الآخر خرج من السجون أو عاد من الخارج في سن متأخرة بعد أن اضناه الزمن ولم يعد بإمكانهم فعل أي شيء، وجزء آخر رضي بالعمل مع النظام السابق وما تبقى آثر السكوت والصمت.

3- ضيق هامش الحراك السياسي الوطني بسبب القبضة الأمنية والموجودة والشمولية على امتداد فترة الحكم السابقة والتي امتدت طيلة أربعة عقود، الأمر الذي نتج عليه فوضى وتسلط.

4- سيطر مناخ الخوف والتسلط والترهيب الذي تسبب في غياب الشخصية الكاريزمية ومناخ الفوضى الذي تسبب في غياب الإدارة وانتشار مناخ الفساد الذي وضع ليبيا في مقدمة الدول الفاسدة في العالم.

5- الفراغ السياسي في ليبيا الذي يكمن في المجتمع المدني والجمعيات الأهلية والحقوقية والسياسية.

6- غياب المؤسسة العسكرية التي أُضعفت وتمّ تصفيتها ومن ثم استبدالها بما كان يسمى بالشعب المسلح والذى عبارة عن تشكيلات أمنية من الشباب ومتوسطي العمر والشيوخ حيث اعتمدت بشكل رئيسي على ولاءات عشائرية وقبلية ودون تدريب ووعي، لأجل حماية النظام (بن علي، 2014، ص21).

وقد كان من أبرز نتائج ذلك هو الحالة الليبية الراهنة التى لم تعجز فيها الدولة على حماية مواطنيها فحسب، بل وصل الأمر إلى عجزها عن حماية حتى مؤسساتها الرئاسية، المؤتمر والحكومة، رغم أنها مؤسسات ديمقراطية، تم انتخابها مباشرة عن طريق صناديق الاقتراع، إلا انها للأسف مجردة من أي جوهر أو وجود حقيقي، كما فشلت، من باب أولى، في حماية منشآت حيوية مثل النفط والكهرباء

ومصادر المياه، إلى جانب عدم قدرتها على السيطرة التامة على حدودها، وخاصة حدودها الجنوبية، مما يعني أن الدولة الليبية أصبحت فاقدة لعنصرين من عناصر الدولة الأساسية وهما السلطة الفعلية والسيادة الكاملة، وبالتالي فلابد وللخروج من هذا المأزق من تحقيق العدالة الانتقالية والتي تعنى جمله من الآليات القضائية وغير القضائية (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية وغيرها)، التي يستخدمها المجتمع، لتحقيق العدالة في فترته الانتقالية، بهدف الانتقال من مرحله الصراع والفراغ الأمني إلى مرحله التوافق والمصالحة الوطنية (خليل، 2013)، فالاستمرار في هذه الحالة من شأنه أن يدخل ليبيا وبامتياز في دائرة الدول الفاشلة وهو عجز الدولة عن الاستمرارية في تقديم الخدمات العامة لمواطنيها مثل الكهرباء والمياه والصحة والنظافة العامة، تكون الدولة في حالة انهيار شبه كامل تستوجب إيجاد التدابير اللازمة لإنقاذها عن طريق إدارة أزمة حقيقية يتوافق عليها ويخضع لها الجميع.

الخاتمة

التربية على المواطنة هي تنمية الوعي بالحقوق والمسؤوليات الفردية والجماعية، والتدرب على ممارستها، وتستمد وظيفتها المجتمعية من مساهمتها في تكوين الانسان/ المواطن القادر على السير بالمجهود التحديثي والتنموي لبلاده الي الامام، في الوقت تزايدت فيه انتظارات المواطنين، ومستلزمات العالم الذي نعيش فيه، فالمواطنة يجن ان تؤسس على عناصر من شأنها ان تولد الاحساس بالمسؤولية تجاه الوطن، لتكون الحل الطبيعي لمشاكل التعددية وانقسام المجتمع، فهي تساعد على تقوية التلاحم الاجتماعي والوحدة الوطنية التي هي اهم عوامل قوة الدولة، كما انها تقيم رابطا مشتركابين جميع المواطنين وتساوي بينهم في الحقوق والواجبات، ذلك ان القيم المرتبطة بها هي الاخلاق التي تظهر من خلال احترام كرامة المواطنين واحترام الممتلكات العمومية والعلم الوطني، والتحضر الذي يتمثل في احترام القوانين والانظمة السارية، والتضامن الذي يتجسد من خلال الاهتمام بالمعوزين، وهي تجسيد كل ما من شأنه ان يحمي الوحدة الوطنية ومواجهة كل اشكال كره الاخر وتشجيع كل ما يساهم في ارساء مجتمع مدني حقيقي يمكن ان ينتمي اليه كل مواطن.

وفى محاولات كثيرة للخروج من هذه الازمة فقد تم اقتراح بعض الحلول التي يمكن أن تساعد على الخروج من حالة الإرباك المعوق لمسيرة البلاد، والتي يمكن تلخيصها في المقترحات التالية (غيث):

1- القضاء على تعدد وتضارب الانتماءات الجهوية والقبلية والحزبية والتركيز فقط على الانتماء والولاء الوطني، والعمل على بناء دولة القانون والمؤسسات، ونجاح هذا الأمر يتوقف على مدى إدراك الجميع لخطورة الوضع الراهن الذي لا يصب في مصلحة أحد وينذر بتفكك الدولة وانقسامها وضياعها.

2- العمل على إعادة بناء الجيش ليكون جيشا وطنيا ولاءه لله ثم للوطن، بعيدا عن كل التجاذبات السياسية، وكذلك تفعيل جهاز الشرطة و بناء المؤسسات الأمنية الكفيلة بحماية الوطن والمواطن، وهذا يتطلب موقف إيجابي وجريء من كل المدن والكيانات التي تمتلك السلاح وخاصة السلاح الثقيل والمتوسط ومساهمتها بفاعلية في بناء الجيش والشرطة في أسرع وقت ممكن، وقطع الطريق أمام كل من يحاول عرقلة هذا المطلب الملح بحجج واهية.

3- الاستفادة قدر الإمكان من تجارب الدول الاخرى في المصالحة الوطنية، مع السماح لكل مكونات المجتمع الليبي بالمشاركة في الحوار الوطني الذي يهدف إلى رسم مستقبل ليبيا السياسي الكفيل بالوصول بها إلى بر الأمان.

4- العمل على تفعيل القضاء ودعمه حتى يتمكن من تطبيق قانون العقوبات، وبالأخص النصوص التي تجرم استعمال السلاح وحمله وقصر ذلك على الجهات الأمنية الخاضعة فعلا لسلطة الدولة.

5- تبني الأفكار والمقترحات المطالبة بالعمل بدستور 1951 المعدل، بعد إجراء التعديلات المطلوبة التي تمكن من العمل به لفترة مؤقتة تنتهي بسن الدستور الدائم للبلاد.

ففي ليبيا يعتبر الرابط القبلي هو المهيمن على العلاقات الاجتماعية، ورغم المزايا التي تحملها تلك الروابط الا انها تصطدم وتتناقض مع المواطنة التي تهدف الي توثيق انتماء المواطنين الي الدولة قانونيا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وبالتالي صهر الروابط الاجتماعية في سياق الدولة، ذلك الان القبيلة انتماء ضيق ويأتي على حساب الانتماء الواسع للدولة وبالتالي فتعزيز قيمة المواطنة في ليبيا تستلزم تحقيق الاستقرار وترسيخ الديمقراطية وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني.

قائمة المراجع

1- أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، منشورات مكتبة لبنان، بيروت 1982.. كذلك أنظر حسين حسن موسى،مناهج البحث في المواطنة وقيم المجتمع، القاهرة، دار الكتاب الحديث 2012.

2- ابراهيم الوراق، تأملات في مفهوم المواطنة: محاولة في التأصيل، الفصل الثالث، ص101.

3- أبو ريمة عبدالله غيث، الدولة الليبية ومؤشرات الانهيار، أنظر
http://libya-al-mostakbal.org/news/clicked/39206

4- أحمد الرشيدي، حقوق الإنسان: نحو مدخل إلي وعي ثقافي، منشورات الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 2005.

5- الحناوي، مفهوم الواجب، 31- مايو-2012 أنظر...
http://mohasocrat.blogspot.com/2012/05/blog-post.html

6- ايريك كيسلاسي، الديمقراطية والمساواة: ترجمة جهيدة لاوند، معهد الدراسات الإستراتيجية، ط1، بغداد، 2006، ص38.

7- برهان غليون، بيان من أجل الديمقراطية،، منشورات المركز الثقافي العربي، ط5، بيروت، 2006.

8- حسن الموسوي، الولاء والانتماء والمواطنة، منشور بجريدة القبس: 2012/06/22 على الموقع.

9- حسن الصفار، السلم الاجتماعي: مقوماته وحمايته، جريدة الشرق الاوسط، العدد8235، 24 يونيو2001.

10- خالد بن محمد البديوي، الحوار وبناء السلم الاجتماعي، مركز الملك بن عبدالعزيز للحوار الوطني، ط1، الرياض، 2011.

11- خالد حنفي على، دولة منزوعة السيطرة: محفزات وكوابح تفكك ليبيا بعد الثورة، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد195، يناير2014.
12- رواه البخاري ومسلم والترمذي، جامع الاصول، 6\561-564.
13- سعيد عبدالحفيظ، المواطنة حقوق وواجبات، منشورات ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية، القاهرة، 2007.
14- سامح فوزي، المواطنة: سلسلة تعليم حقوق الإنسان، منشورات مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان،ط1،2007.
15- سامح فوزي، المواطنة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، ط1، 2007، ص11.
16- سورة آل عمران، الآية 103
17- سورة الأنفال، الآية 46
18- سورة الأعراف، الأية 199.
19- صبري محمد خليل، مفهوم العدالة الانتقالية، أنظر...
http://drsabrikhalil.wordpress.com/2013/12/16
20- صحيح البخاري، رقم 245
21- عبدالله صالح، الحق في المساواة، الاهرام الرقمى، يناير 2009، أنظر...
22- عصام عبد الله- تحرير سعيد عبد الحافظ، المواطنة حقوق وواجبات، إشراف مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية، القاهرة.
23- عبير بسيوني رضوان، ازمة الهوية والثورة على الدولة في غياب المواطنة وبروز الطائفية. القاهرة:دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة،2012.
24- عادل عامر، مفهوم الجنسية وشروط سحبها، موقع دنيا الوطن.

25- علاء الدين عبدالرزاق جنكو، المواطنة بين السياسة الشرعية والتحديات المعاصرة، جامعة التنمية البشرية، السليمانية العراق، بدون سنة نشر.
26- علي اسعد وطفة. نسق الانتماء الاجتماعي وأولوياته في المجتمع الكويتي المعاصر: مقاربة سوسيولوجية في جدل الانتماءات الاجتماعية واتجاهاتها، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، مجلس النشر العلمي في الكويت، العدد 108، السنة 29، 2003.
27- فتحي سيد فرج-الحوار المتمدن-المجتمع المدني-العدد 1588-21/6/2006.
28- فتحي البعجة، الانقلاب العسكري أو التدخل الخارجي أو استمرار الفوضى قد يكون مصير الدولة الليبية، انظر...
http://febpress.ly/details.asp?Id=23516&Page=16
29- قورينا الجديدة، 30 نوفمبر 2011، مصنّف في ملفات و تقارير...
http://www.qurynanew.com/22177
30- محمد عبدالرحمن عريف، ماهي المواطنة واسسها؟، 28-8-2017، انظر www.almayadeen.net
31- صابر أحمد عبدالباقي، المواطنة، الحوار المتمدن: المجتمع المدني - العدد: 2920 بتاريخ 2010/02/17.
32- مصطفى عمر التير، أسئلة الحداثه والانتقال الديمقراطى في ليبيا: المهمة العصية، منشورات منتدى المعارف، بيروت، 2013.
33- منتديات نجم الجزائر، التسامح مفهومه اهميته انواعه، 2013/09/23 أنظر...
http://www.sitealgerie.com/t5170-topich
34- ميشل مان - تعريب: عادل الهواري- سعد مصلوح، منشورات مكتبة الفلاح، الكويت، 1984.

35- نجلاء عبد الحميد راتب. الانتماء الاجتماعي للشباب المصري: دراسة سوسيولوجية في حقبة الانفتاح، مركز المحروسة للنشر، القاهرة، 1999.